مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٦٣**

الخميس ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميسون	(غابون)
الاتحاد الروسي	السيد بانكين	
ألمانيا	السيد بيرغر	
البرازيل	السيد فيرناندیس	
البرتغال	السيد كابرال	
البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش	
جنوب أفريقيا	السيد لاهير	
الصين	السيد يانغ تاو	
فرنسا	السيد بريانس	
كولومبيا	السيد أوسوريو	
لبنان	السيد سلام	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت	
نيجيريا	السيد أمييفوري	
الهند	السيد هارديب سينغ بوري	
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس	

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

إحاطة مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير نيستور أوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن للسفير أوسوريو.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني اليوم أن أقدم الإحاطة الإعلامية عن فترة التسعين يوما إلى مجلس الأمن بشأن عمل اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وفقا للفقرة ١٨ (ح) من ذلك القرار. ويغطي التقرير الفترة من ٢٢ آذار/مارس إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، وهي الفترة التي عقدت اللجنة خلالها جلستين من المشاورات غير الرسمية، في ٨ و ١٦ حزيران/يونيه، وقامت بأعمال إضافية باستخدام إجراء عدم الاعتراض.

وخلال مشاورات اللجنة التي عقدت في ٨ حزيران/يونيه، قدمت السيدة سالومي زورابيشفيلي، منسقة فريق الخبراء، لمحة عامة عن النتائج الرئيسية الواردة في التقرير النهائي للفريق، والذي جرى تقديمه إلى المجلس واللجنة في ٧ أيار/مايو، وفقا للفقرة ٢٩ (د) من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). ونظرا لضيق الوقت، فإن الفرصة لم تتح لأعضاء اللجنة سوى للإدلاء بملاحظات عامة بشأن تقرير الفريق.

وفي ١٦ حزيران/يونيه، ناقشت اللجنة توصيات الفريق مناقشة متعمقة. وستواصل اللجنة النظر في اتخاذ إجراءات لتنفيذ التوصيات التي تحظى بتوافق الآراء. وكوسيلة لتنفيذ بعض تلك التوصيات، قررت اللجنة أن تطلب من فريق الخبراء صياغة سلسلة من المذكرات الخاصة بالمساعدة في التنفيذ استنادا إلى المجالات المواضيعية الخمسة التي تغطيها التوصيات.

وخلال هذه الفترة، وفضلا عن تقديم الفريق لتقريره النهائي، فإنه عقد، أولا، أيضا سلسلة من المشاورات في الصين وقطر وأذربيجان لمناقشة مسائل ذات صلة بعمل الفريق؛ وحقق، ثانيا، في ثلاثة انتهاكات مبلغ عنها للفقرتين ٩ و ١٣ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) والفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)؛ وأجرى، ثالثا، تقييمات لتقارير التنفيذ التي تقدمها الدول الأعضاء بموجب الفقرة ١٣ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، والتي وزعت على أعضاء اللجنة في ٣ أيار/مايو.

منذ إحاطتي الإعلامية السابقة للمجلس (انظر S/PV.6502)، جرى إخطار اللجنة بثلاث حالات إضافية لانتهاكات مزعومة لأحكام الفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، التي تفرض حظرا على تصدير الأسلحة والمواد ذات الصلة بها إلى إيران وعلى شراء إيران لها. وتواصل اللجنة وفريق الخبراء بحث بعض الحالات التي جرى إخطار اللجنة بها. وتثني اللجنة على استعداد الدول للإبلاغ عن الانتهاكات المزعومة للجزاءات وتشجعها على التعاون مع فريق الخبراء في تحقيقاته بشأن حوادث عدم الامتثال.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة أيضا خمسة إخطارات: إخطاران من دولة عضو في ما يتعلق

بالفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والفقرة ٤ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، بخصوص إصدار إذن باستثناءات من القيود المالية؛ وإخطاران من دولة عضو تعلن فيهما اعتزامها الإذن، بموجب الفقرة ١٣ (ب) من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، بإتاحة موارد اقتصادية معينة لصالح كيان مدرج في القائمة الواردة في مرفق القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٧)؛ وأخيرا، إخطار من دولة عضوا يتعلق بالإذن، بموجب الفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، بدفع مبالغ مستحقة بموجب عقد أبرم قبل فرض تدابير مجلس الأمن على كيان معين.

وتلقت اللجنة كذلك استفسارا من دولة عضو تطلب فيه معلومات بشأن ما إذا كانت هناك تدابير مفروضة من قبل مجلس الأمن على شركة إيرانية أو على أفراد إيرانيين يعملون لحساب ذلك الكيان. وردا على رسالة من اللجنة تطلب فيها تفاصيل بخصوص انتهاك مزعوم تم الإبلاغ عنه سابقا، طلبت دولة عضو إيضاحات بخصوص تورطها في الحادث. وما زالت اللجنة تنظر في الردود الملائمة على تلك الرسائل وسترد عليها في الوقت المناسب.

وخلال هذه الفترة، تلقت اللجنة أيضا ردا على طلبها السابق الحصول على إيضاحات من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يقودني ذلك إلى النقطة الأخيرة التي أود أن أثيرها. تظل حكومة بلدي ملتزمة بإيجاد حل دبلوماسي، بيد أن الدبلوماسية لا يمكن أن تنجح إلا إذا امتثلت إيران للواجبات الدولية في المجال النووي وانخرطت على نحو جاد مع المجتمع الدولي في معالجة الشواغل العالمية بشأن البرنامج النووي الإيراني. وكما ذكرنا نحن وشركاؤنا في مجموعة ٥+١ الأسبوع الماضي، فقد حاولنا عدة مرات إشراك إيران في حوار بناء من أجل التوصل إلى حل شامل وطويل الأمد عن طريق التفاوض لأزمة الثقة العالمية بشأن البرنامج النووي الإيراني. بيد أن إيران لم تكن مستعدة للدخول في حوار حقيقي بدون شروط مسبقة، لذلك لم تحقق محاولاتنا أي نتيجة ملموسة.

لقد أكدنا مجدداً وحدة هدفنا من استخدام الدبلوماسية المباشرة في سياق إستراتيجيتنا ذات المسارين لتسوية شواغلنا المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني. يظل هدفنا واضحاً: منع إيران من تطوير أسلحة نووية. ولا نزال ملتزمين بالعمل عن كثب في سبيل ذلك الهدف مع شركائنا في اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧، وفريق الخبراء، والمجلس والمجتمع الدولي.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، السفير نستور أوسوريو، ممثل كولومبيا، على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس عن عمل اللجنة في الأشهر الأخيرة. ونقدر العمل الفعال الذي أنجز خلال الفترة المشمولة بالتقرير. من المهم الاضطلاع بهذا العمل في إطار ولاية اللجنة. يجب على اللجنة أن تواصل العمل على ذلك المنوال، شأنها شأن فريق الخبراء الذي يقدم مساعدة مفيدة وعملية للجنة.

من المهم جداً أن يكون عمل الخبراء محايداً ومستقلاً، وألا يستخدموا إلا مصادر المعلومات الموثوقة للتوصل إلى توصيات أو استنتاجات. ينبغي عدم استخدام أي معلومات غير مؤكدة أو مسيسة للترويج لأي مبادرات في مجلس الأمن أو في اللجنة. ونتوقع أن تؤدي الممارسة الجديدة المتمثلة في مناقشة برنامج العمل الأولي لفريق الخبراء داخل اللجنة إلى تحسين توجيه اللجنة لعمل الفريق، وأن تساعد في زيادة فعالية جهوده.

لا تزال روسيا تمتثل على نحو صارم لنظام الجزاءات المفروضة على إيران. ومن أجل كفالة الفعالية القصوى لهذا

النظام عموماً، يجب على جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يمتثلوا بصرامة للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، وألا يحيدوا عنها.

فيما يتعلق بالحالة الراهنة للبرنامج النووي الإيراني، نؤيد التعامل مع المشاكل التي نشأت من خلال الحوار مع هذا البلد. وتظل روسيا تركز على الدبلوماسية وعلى إشراك طهران إشراكاً كاملاً في المحادثات.

إن البيان الذي أصدرته مجموعة الدول الست – روسيا، والمملكة المتحدة، وألمانيا، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا – في اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل عدة أسابيع، وسبق أن أشارت إليه ممثلة الولايات المتحدة، أكد مجدداً على السعي إلى التوصل إلى حل شامل للمسألة النووية الإيرانية، وأقر بحق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي أعقاب اجتماع في ١٥ حزيران/يونيه بين رؤساء روسيا وكازاخستان وإيران، أقرت إيران بأهمية محفل البلدان الستة، وأعلنت استعدادها للتعاون معه في أمور من بينها أنشطتها النووية. بيد أن إيران أعربت خلال المحادثات عن اهتمامها بتناول مسائل أخرى، مثل تخفيف الجزاءات وبعض المسائل الإقليمية الأخرى. وهذا النهج في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، وربطه بمسائل اقتصادية إقليمية، يتماشى تماماً مع ما تدعو إليه مجموعة البلدان الستة. ونأمل ألا يعوق أي معوق استئناف المحادثات بين إيران ومجموعة البلدان الأوربية الثلاثة + ٣ على أساس الاحترام المتبادل.

السيد يانغ تاو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السفير أوسوريو على إحاطته الإعلامية عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) خلال التسعين يوماً الماضية. تحت قيادته المتميزة، استمر عمل اللجنة بصورة متوازنة ومنظمة. وتعرب الصين عن تقديرها لهذا الأمر، وتعلق أهمية كبيرة على عمل اللجنة وتدعمه دعماً ثابتاً.

في ٩ حزيران/يونيه اتخذ المجلس القرار ١٩٨٤ (٢٠١١) بشأن تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة (انظر S/PV.6552). وتأمل الصين أن ينفذ الفريق تنفيذاً صارماً المبادئ والمتطلبات الواردة في القرارات وتوجيهات اللجنة في عمله، وأن يراعي مبادئ الحياد، والموضوعية والاستقلالية. وتأمل أن يقوم، استناداً إلى معلومات موثوقة، بإعداد التقارير وتقديم التوصيات حتى يضطلع بالدور المنوط به في التنفيذ الشامل والفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

تعتقد الصين أن الحوار والمفاوضات على أساس التدرج والمساواة والمنافع المتبادلة تمثل الطريق الوحيد للتوصل إلى تسوية شاملة وملائمة ودائمة للمسألة النووية الإيرانية وتلبية المصالح المشتركة للأطراف كافة. وتأمل الصين أن تكثف جميع الأطراف جهودها الدبلوماسية، وأن تنطلق جولة حوار جديدة في أقرب وقت ممكن بين الأطراف الستة وإيران.

لإيران الحق، بوصفها دولة موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويجب عليها أيضاً أن تفي بواجباتها الدولية ذات الصلة. وتأمل الصين أن تتخذ إيران خطوات إيجابية لتحسين ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي.

تعتقد الصين أنه ما دامت الأطراف جميعاً تتوخى الصبر، وتتخذ موقفاً يتسم بالمرونة والبراغماتية، وتقوم بتعبئة الجهود الإيجابية، وتتخذ تدابير استباقية لمواصلة تحسين الثقة المتبادلة، فإنها سوف تكون قادرة على تحقيق تقدم ملموس في الحوار والمفاوضات. وستواصل العمل مع الأطراف الأخرى في الاضطلاع بدور بناء من أجل هذه الغاية.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير أوسوريو على تقريره عن فترة التسعين يوماً. يرسم التقرير النهائي الذي رفعه الفريق إلى المجلس صورة مروعة لانتهاكات إيران لواجباتها. هذه الانتهاكات منهجية ومتعمدة وتشمل جميع فئات التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن في مجالات الأسلحة النووية، والقذائف التسيارية، وحظر الأسلحة، والنقل، والمجالات المالية والتجارية. وهي تنطوي على مناهج متزايدة التعقيد، واستخدام الشركات الوهمية، والأسماء المستعارة، وتعدد الوسطاء، والإخفاء المادي، والبيانات المزيفة، والوثائق المزورة. وأشار الفريق إلى تكرار تورط أعضاء في الحرس الثوري وشركة الخطوط البحرية لجمهورية إيران الإسلامية (IRISL).

أود أن أؤكد، بشكل خاص، على جانب واحد من التقرير، ألا وهو انتهاك إيران لحظر الأسلحة، الذي يتصدر الانتهاكات التي لُفت نظر اللجنة إليها. وبالفعل، أُبلغنا بثلاث حالات جديدة منذ جلستنا الأخيرة في آذار/مارس. وتشكل عمليات نقل الأسلحة هذه تهديداً لأمننا جميعاً.

ويساورنا القلق بشكل خاص في هذا الصدد بسبب الدور النشط الذي تقوم به سوريا في هذه العمليات غير المشروعة لنقل للأسلحة. فهي متورطة في معظم حالات انتهاك الحظر التجاري المرفوعة إلى اللجنة. علاوة على ذلك، ترفض سوريا التعاون مع الفريق واللجنة، ما يشكل انتهاكاً خطيراً من جانب ذلك البلد لواجباته تجاه مجلس الأمن. بالإضافة إلى ذلك، أذكر بأن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقاً للنظام الداخلي للوكالة، أبلغ مجلس الأمن بانتهاكات سوريا لواجباتها فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي.

ويساورنا بالغ القلق من جراء ما أعلنت عنه إيران مؤخراً. فقد أفصحت عن رغبتها في إنتاج ٢٠ في المائة من اليورانيوم المخصب في موقعها المعروف باسم ”فردو“، ومضاعفة سعته الإنتاج ثلاث مرات. وأود أن أذكر المجلس بأن إيران قد أخفت وجود هذا الموقع، الذي اكتشفه المجتمع الدولي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وأذكر أيضاً بأن خلفية هذا الموقع والغرض الأصلي منه لا يزالان غير معروفين جيداً، لأن إيران ترفض تقديم جميع التوضيحات التي طلبتها الوكالة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير أوسوريو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد كواري (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير أوسوريو على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى قيادته للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

وكما يوضح تقرير فريق الخبراء المقدم للجنة مؤخراً، فإن إيران تواصل انتهاك الجزاءات المفروضة عليها من قبل المجلس، وذلك بنشرها للأسلحة النووية والتقليدية على حد سواء. ويقول الإيرانيون أنفسهم الكثير عن هذه الانتهاكات. ففي وقت سابق من هذا الشهر، أعلن رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية أن إيران تعتزم زيادة قدرتها على إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة في مدينة قم. ويتعارض هذا مباشرة مع ستة قرارات لمجلس الأمن، تطالب إيران بتعليق تخصيب اليورانيوم فورا. ويوضح ذلك أن برنامج إيران غير المشروع لتخصيب اليورانيوم يتنافى تماما مع ادعاءاتها القائلة بسعيها إلى تطوير برنامج نووي سلمي.

فاختبار إيران لثلاثة من القذائف التسيارية المتوسطة المدى منذ تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك إطلاقها للساتل رصاد ١ باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، هما انتهاكان واضحان للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

وقد سلط تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لشهر حزيران/يونيه، الضوء مرة أخرى على امتناع إيران عن تمكين الوكالة من الوصول اللازم إلى المواقع، والاطلاع على الوثائق والمعدات، ومعرفة الأفراد ذوي الصلة ببرنامجها النووي، أو الرد على الأسئلة المتعلقة بمشترياتها ذات الصلة، والأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي. ويوضح كل ذلك، مثلما وضحت التقارير المتعاقبة للوكالة، أن إيران لم تعلق أنشطتها في مجال تخصيب اليورانيوم، وأن الوكالة لم تتمكن من تأكيد أن كافة المواد النووية يدري استخدامها للأنشطة السلمية. بل خلصت الوكالة الدولية باختصار إلى عدم وفاء إيران مرة أخرى بالتزاماتها تجاه الوكالة والمجلس.

وعليه، فقد كان تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ ضرورياً. فالفريق يؤدي دورا رئيسيا في حفز تنفيذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). ونحن نقدم له دعمنا القوي، ونعرب عن تعاوننا الكامل معه في السنة المقبلة. ونشجع الفريق على مواصلة التحقيق بصورة نشطة في الانتهاكات وإشراك عضوية الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع من أجل تعزيز تنفيذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

ونرحب بجهود الفريق الهادفة إلى التوعية بالخطوات التي يتعين على جميع الدول الأعضاء اتخاذها لتنفيذ الجزاءات وتعزيز التعاون على نحو أفضل بين الدول. ونرحب بمناقشات اللجنة مؤخرا لتقرير فريق الخبراء. ونرحب على وجه الخصوص، بالاتفاق على أن تنظر اللجنة في إشعارات المساعدة على التنفيذ، وذلك استجابة منها لخمسة مجالات رئيسية من التوصية الواردة في تقرير الفريق. وسوف تكون هذه ذات فائدة توعية الدول الأعضاء بمسؤولياتها، وبالإجراءات التي يمكن اتخاذها لمنع المزيد من الانتهاكات.

وينبغي للجنة أيضا أن تمضي قدماً في تنفيذ توصيات الفريق، وذلك بتحديد الكيانات والأفراد المتورطين في الانتهاكات المبلغ عنها. ونحن نتطلع إلى أن يجري داخل اللجنة مناقشة هذه الإشعارات والمزيد من التحديد للمتورطين في الانتهاكات.

ونأسف لعدم نشر التقرير النهائي للفريق حتى الآن. فبسبب رفض بعض أعضاء المجلس لنشر التقرير، فإنهم يحرمون عضوية الأمم المتحدة على نطاق واسع، من الحصول على ذلك التقييم الهام، الذي يمكن له أن يساعد في التنفيذ الكامل للجزاءات. وينبغي للجنة أن توافق على إصدار التقرير باعتباره أمراً عاجلاً.

وكنا قد أثرنا في جلستنا الأخيرة بشأن مناقشة تقرير الـ ٩٠ يوما (انظر S/PV.6502)، مسألة منع وصول الصواريخ الإيرانية التي أرسلت إلى طالبان في أفغانستان، وهو انتهاك آخر واضح لقرارات مجلس الأمن. ولا نزال نشعر بقلق بالغ لانخراط الحكومة الإيرانية على نحو مباشر في توفير الأسلحة لحركة التمرد في أفغانستان. ونتطلع إلى تلقي تقرير الفريق بشأن هذا الانتهاك في وقت قريب.

ونظل على التزامنا بالانخراط مع إيران بهدف التصدي لشواغل المجلس. ولكن من الواضح أن إيران تواصل النشر وتعمل على تطوير برنامج للأسلحة النووية. ولم تقدم لنا إيران سبباً وجيهاً واحداً يدعونا للاعتقاد بأنها مستعدة للدخول في مفاوضات جادة وحقيقية بشأن برنامجها النووي. ولكي تحقق استراتيجية المسار المزدوج نجاحاً، فإن من الضروري أن تنفذ الدول التدابير الواردة في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) والقرارات السابقة للمجلس. وينبغي أن تظل هذه التدابير قيد الاستعراض لضمان بقائها فعالة ومواكبة.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير أوسوريو على إحاطته

الإعلامية اليوم. ونحن ممتنون لقيادته القديرة التي فعلت الكثير من أجل ضمان أن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) لا تزال نشطة وتركز على تنفيذ ولايتها الهامة.

وقبل عام واحد، اتخذ المجلس القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) استجابة لعدم امتثال إيران المستمر لالتزاماتها النووية الدولية. ويذكرنا استمرار إيران في عدم الامتثال لتلك الالتزامات، بمدى أهمية الجزاءات، وكذلك بمدى أهمية حرص المجتمع الدولي على تنفيذها وفرضها.

وسوف أركز على ثلاث نقاط اليوم.

أولا، أود أن أنتقل إلى التقرير الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي يدل بوضوح على استمرار إيران في عدم الامتثال، وعدم التعاون مع الوكالة الدولية ورفضها لتسوية المسائل المعلقة المتصلة ببرنامجها النووي.

وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى أن تقرير المدير العام للوكالة يؤكد مرة أخرى أن إيران مستمرة في تخصيب اليورانيوم، وأنشطتها المتعلقة بالماء الثقيل، وذلك في انتهاك واضح لمتطلبات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة. ويسلط التقرير الضوء أيضا على رفض إيران المستمر للاستجابة الموضوعية للمعلومات التي تشير إلى احتمال أن تكون لبرنامجها النووي أبعاد عسكرية.

وتعمق هذه التطورات شواغلنا بشأن نوايا إيران أكثر من ذي قبل. وكذلك يزيد من هذه الشواغل إعلان إيران مؤخراً عن عزمها إنتاج ثلاثة أمثال ما يقارب نسبة ٢٠ في المائة من اليورانيوم المخصب، ونقل هذا الإنتاج إلى منشأة لتخصيب اليورانيوم بالقرب من مدينة قم، وهي منشأة سرية، وليست ذات أهداف واضحة، على الرغم من مرور سنوات عديدة من مطالبة الوكالة لإيران بالإفصاح عن الأغراض منها.

لقد توصل المجلس على نحو راسخ ومنذ سنوات عديدة، إلى أنه يجب على إيران أن تظهر ”الأغراض السلمية حصراً“ لبرنامجها النووي. ويؤكد التقرير الأخير للمدير العام للوكالة، أسباب وجوب مساءلة إيران، ولماذا يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل مطالبته لإيران بأن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها الدولية، وأن تنفذ تنفيذاً كاملاً قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثانيا، في ضوء استمرار إيران في عدم الامتثال، يتعين على المجتمع الدولي مواصلة تعزيز تنفيذ وتطبيق جزاءات الأمم المتحدة. وتؤدي كل من لجنة القرار ١٧٣٧، وفريق الخبراء والدول الأعضاء في الأمم المتحدة دوراً هاما هنا. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة فريق الخبراء. ونحن نرحب بالقرار الذي اعتمده مجلس الأمن الأسبوع الماضي، المتعلق بتجديد ولاية الفريق لمدة ١٢ شهرا.

وتظل الولايات المتحدة على استحسانها للجودة العالية لعمل الفريق ومهنيته. ويسرنا بصفة خاصة أن الفريق تمكن من كشف الكثير من المعلومات ذات الصلة بمحاولات إيران الهادفة إلى تفادي جزاءات الأمم المتحدة. ويتضمن التقرير النهائي للفريق الذي نشر مؤخرا، استنتاجات مثيرة للقلق، بما في ذلك توفر أدلة كثيرة على انتهاكات عديدة مبلغ عنها لجزاءات الأمم المتحدة المتعلقة بإيران. وفي ذلك التقرير، قدم الفريق ٣٠ توصية بشأن إحكام فرض جزاءات الأمم المتحدة. ونشجع اللجنة على اتخاذ خطوات فورية لتنفيذ هذه التوصيات. وينبغي أن يكون هدفنا تنفيذ تلك التوصيات قبل أن ترفع لجنة القرار ١٧٣٧ تقريرها إلى المجلس في شهر أيلول/سبتمبر.

وينبغي نشر التقرير النهائي للفريق بالسرعة المطلوبة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، حسب الممارسة المتبعة لأفرقة خبراء الأمم المتحدة. ويلقي التقرير الذي

لم يقرر المجلس نشره علناً، الضوء على المعلومات والممارسات التي يمكن أن تساعد الدول على تنفيذ التزاماتها بطريقة أفضل. ولا بد من نشر هذا التقرير. ذلك أن جعل هذه التقارير متاحة للجمهور يظهر شفافية هامة. كما يؤكد أيضا أننا جادون في تنفيذ الجزاءات التي فرضناها على إيران. وفضلا عن ذلك، أعلنت إيران في ١٥ حزيران/يونيه عن إطلاق ساتل إلى الفضاء. ومركبات إطلاق السواتل والقذائف التسيارية تستخدم تكنولوجيا متماثلة والقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) يحظر على إيران استخدام التكنولوجيا المرتبطة بالقذائف التسيارية. ونود أن يحقق الفريق في عملية الإطلاق تلك وفي البرنامج الإيراني للفضاء والقذائف التسيارية.

ويقوم فريق الخبراء المستقلين المنشئ عملا بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) في العام الماضي بدور رئيسي في ضمان تنفيذ التدابير التي يعتمدها المجلس واستمرار فعاليتها، حتى في الوقت الذي تزيد فيه إيران جهودها لانتهاكها. وخلال فترة قصيرة جدا، قام الفريق بعمل ممتاز وأنا أود أن أعرب عن تقديرنا لمهنيته. ونؤيد تماما التوصيات الواردة في تقريره النهائي. غير أن مهمة الفريق أبعد ما تكون عن نهايتها ونحن نرحب بتجديد ولايته لمدة عام آخر. وذلك يبعث برسالة إضافية من المجتمع الدولي إلى إيران مفادها أنه يجب عليها التقيد التام بالتزاماتها بموجب قرارات المجلس.

ويجب على اللجنة، من جانبها، أيضا أن تتحمل نصيبها من المسؤوليات. ونأمل أن تتم متابعة توصيات الفريق وأن تعتمد اللجنة التدابير الضرورية، ولا سيما بخصوص استكمال قوائم الأصول والأفراد والكيانات، عملا بولايتها المسندة إليها من قبل المجلس. وينطبق هذا بصفة خاصة على الأفراد والكيانات الضالعين في حالات انتهاك. ولا يُعقل ألا تمضي اللجنة قدما في إدراجهم. كما أننا على ثقة بأن التقرير النهائي للفريق سيُنشر قريبا بوصفه وثيقة رسمية لمجلس الأمن، وفقا للممارسة المتعارف عليها للجنة الجزاءات، لأن الشفافية ضرورية من أجل إبقاء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على علم وتحسين تنفيذ الجزاءات.

ومما يزيد من قلقنا آخر تقرير قدمه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن في ٢٤ أيار/ مايو. فهو يظهر أن إيران تواصل رفض احترام التزاماتها الدولية. والتقرير يتناول بالتفصيل على وجه الخصوص المسائل الخطيرة ذات الصلة بالبعد العسكري المحتمل للبرنامج الإيراني، والمتعلق بصفة خاصة بصنع حمولة نووية لقذيفة باليستية. والوكالة تشعر بالقلق أكثر من أي وقت مضى إزاء احتمال أن تكون هناك أنشطة سرية يجري أو جرى تنفيذها في هذا المجال في إيران. والمدير العام يشدد على سبع مسائل على وجه الخصوص، ما زالت الوكالة تنتظر تفسيرات من إيران بشأنها. وعلى سبيل المثال، أعمال التصميم المتعلقة بالاستعاضة عن الحمولة التقليدية في الرأس الحربية للقذيفة شهاب – ٣ بحمولة كروية. وهذا الأمر، إلى جانب البرنامج الإيراني للقذائف الباليستية والفضاء، يدعو إلى بالغ القلق ونحن على ثقة بأن المدير العام للوكالة الدولية سيواصل التحقيقات في هذا ا لمجال وبأن إيران سترد على جميع الأسئلة.

لقد أعلنت إيران أن برنامجها النووي مدني، ولكنها لم تقدم للوكالة الدولية على مدار تسع سنوات أي ضمانات بأن أنشطتها النووية ذات أغراض سلمية فحسب. وفي هذا الصدد، نأسف، نحن وشركاؤنا في فريق الدول الست، لأن إيران لم تنظر بجدية في عروض التعاون التي طرحناها عليها أو في مقترحاتنا المحددة الرامية إلى بناء الثقة وتيسير بدء الحوار؛ ولكنها وضعت، على النقيض، شروطا تتعارض مع قرارات مجلس الأمن وغير مقبولة، مثلما ذكرت الدول الست مؤخرا في فيينا. والإيرانيون يسيرون في طريق مسدود ينطوي على انتهاك الالتزامات الدولية والعزلة والقمع، في وقت يتطلع فيه شباب الشرق الأوسط إلى الحرية.

وباب المفاوضات لا يزال مفتوحا، ولكن يتعين على إيران أن تبرهن لنا، بأفعالها، على رغبتها في التفاوض بحسن نية وعلى أنه يمكن اعتبارها طرفا جادا في المجتمع الدولي. وكما قال رؤساء دول وحكومات مجموعة الثماني في دوفيل في نهاية أيار/مايو، فإننا سنقرر، بناء على مسلك إيران، ما إذا كان يتعين علينا اتخاذ تدابير إضافية عملا بنهج المسار المزدوج، أم لا.

السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير أوسوريو على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

وتأتي الإحاطة الإعلامية اليوم عقب أحدث تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن في جمهورية إيران الإسلامية. وفي ٢٤ أيار/مايو، أفاد المدير العام للوكالة الدولية بأن إيران لا تنفذ عددا من التزاماتها الملزمة قانونا: تعليق الأنشطة ذات الصلة بالتخصيب والماء الثقيل وإيضاح المسائل المعلقة المتبقية التي تثير القلق، ولا سيما بخصوص الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي.

ونحن نشعر بقلق بالغ حيال الأبعاد العسكرية المحتملة. وذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها أنها تلقت المزيد من المعلومات حول وجود أنشطة غير معلنة متصلة بالميدان النووي، تشارك فيها منظمات عسكرية إيرانية، بما في ذلك أنشطة متصلة بإنتاج حمولة نووية لقذيفة. ونحث إيران على التعاون الكامل مع الوكالة لإيضاح المسائل المعلقة وتقديم معلومات إضافية، وكذلك إتاحة إمكانية الوصول إلى المواقع والمعدات والوثائق والأشخاص ذوي الصلة، استجابة لطلب الوكالة. وفضلا عن ذلك، تواصل إيران تخصيب اليورانيوم بنسبة تقترب من ٢٠ في المائة في المصنع النموذجي لتخصيب الوقود. وفي غضون ذلك، فإنها مستمرة في رفض تزويد الوكالة بمعلومات حول التسلسل الزمني لمحطة فوردو لتخصيب اليورانيوم، قيد الإنشاء بالقرب من قم، والغرض منها. وفضلا عن ذلك، فقد أبلغت إيران الوكالة بأنها تخطط لبدء تلقيم المواد النووية داخل السلاسل التعاقبية بحلول هذا الصيف. وعوضا عن بناء الثقة في أوساط المجتمع الدولي، تسير إيران في الاتجاه المعاكس تماما. وأخر الأنباء عن عمليات إطلاق إيران لسواتل تؤكد مرة أخرى أن إيران ترفض الالتزام بقرارات مجلس الأمن.

إن استراتيجية المسار المزدوج تتيح سبيلين للمضي قدما. ونحن لا نزال مستعدين للدخول في مفاوضات ذات مغزى مع إيران بشأن برنامجها النووي. وكان هذا سيكون خيارنا المفضل. وللأسف، وبالنظر إلى عدم استعداد إيران للتباحث بشأن برنامجها النووي وعلى خلفية وضع إيران لشروط مسبقة غير مقبولة للمحادثات، فإنه ليس أمامنا من خيار سوى مواصلة السير في مسار الضغط لإعادة إيران إلى طاولة المفاوضات. وألمانيا تؤيد تماما التنفيذ السليم لما قرره المجلس، باستخدام أربع جولات من الجزاءات. وفي ٩ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس القرار ١٩٨٤ (٢٠١١) ومدد ولاية فريق الخبراء المعني بإيران. وألمانيا ترحب بتمديد الولاية وأود أن أعرب عن تقديرنا الكامل للعمل الممتاز الذي يقوم به الفريق. ونحن مقتنعون بأن الخبراء الثمانية ذوي المؤهلات العالية قد حددوا الأولويات السليمة عن طريق دراسة حالات الانتهاكات العديدة بعناية وتقديم تقارير شاملة بشأن تلك الحوادث. كما نؤيد أنشطة التوعية التي ينفذها الفريق ونطلب منه مواصلة عمله بهذا الخصوص.

في ٧ أيار/مايو، قدم لنا الفريق تقريرا نهائيا شاملا. وألمانيا تؤيد تماما هذا التقرير المفيد. والتحليل المفصل الذي يتضمنه، فضلا عن التوصيات العملية القيمة، يوفر توجيها جيدا جدا للدول الأعضاء. ووفد بلدي يعرب عن خيبة أمله

لأن التقرير لم يُنشر بعد و لم يجر توزيعه على عموم أعضاء الأمم المتحدة. وحرصا على الشفافية في عمل المجلس، فقد طلب وفد بلدي رسميا نشر التقرير النهائي وفقا للإجراء المتعارف عليه والمتمثل في نشر التقارير النهائية لأفرقة الخبراء.

وأود أن أسلط الضوء على الرسائل الثلاث التي يبعث بها التقرير. أولا، يركز عدد من التوصيات على استكمال عمليات الإدراج في القائمة. وألمانيا تعتقد أن الصفقة الشاملة المركبة التي جرى التوصل إليها في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) يتعين تكييفها تبعا للبيئة المتغيرة باستمرار في إيران. والقائمة الحالية للمدرجين تضم أسماء أشخاص لم يعودوا في مناصب رسمية في الحرس الثوري الإيراني، على سبيل المثال، وهناك أشخاص جدد يشغلون تلك المناصب. ومن أجل مواكبة التطورات على أرض الواقع، ينبغي لنا إضافة أسماء للقائمة تبعا لذلك.

ثانيا، يوصينا التقرير بأن ندرج في القائمة منتهكين محددين ومعروفين للجزاءات.

أود أن أذكّر بأن القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) يذكر في الفقرة ٢٦، بأن لجنة الجزاءات المفروضة على إيران قد تحدد الكيانات والأفراد الذين يساعدون على انتهاك أحكام الجزاءات أو في التهرب من التدابير القائمة.

ثالثا، أود أن أشير إلى العديد من الحالات المتعلقة بصادرات الأسلحة من إيران إلى دول أخرى، وخاصة سوريا. و ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة بصورة متأنية. فعمليات إيصال الأسلحة إلى المناطق المضطربة في الشرق الأوسط وأماكن أخرى تنطوي على آثار قوية مزعزعة للاستقرار. وتود ألمانيا أن تطلب من فريق الخبراء إعداد تقييم لأنماط الكثير من حالات انتهاك تصدير الأسلحة، بغية فهمها ومنعها على نحو أفضل في المستقبل.

وكما أوضحت مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ في بيان مشترك لها في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عقد مؤخراً في فيينا في ٨ حزيران/يونيه، فقد حاولنا إشراك إيران في حوار بناء على أساس المعاملة بالمثل، واتباع نهج تدرجي ربما يؤدي إلى إيجاد حل لأزمة الثقة القائمة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. ونكرر تأكيد وحدة هدفنا وعزمنا الجماعي على العمل عبر الدبلوماسية المباشرة. وندعو إيران إلى الاستجابة بروح إيجابية وبناءة.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضاً أن أشكر السفير نيستور أوسوريو على تقريره عن فترة التسعين يوماً بشأن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وعلى قيادته للجنة. وأود أن أعرب أيضاً عن تقديري لفريق الخبراء على التقريرً النهائي الذي عرضه على المجلس في شهر أيار/مايو الماضي، والذي تضمّن توصيات ملموسة ومفيدة تهدف إلى زيادة تحسين كفاءة النظام، ومساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ التدابير اللازمة لهذه الغاية، وفقا للقرارات ذات الصلة. وقد كان التقريران هامين في تسليط الضوء على بعض الأنماط الواضحة لانتهاكات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما الفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، التي تفرض حظرا على تصدير وشراء إيران لأي من الأسلحة والمواد ذات الصلة.

ويتعين عليّ القول في ذلك الصدد إن البرتغال مقتنعة بجدوى تعميم التقرير النهائي، بما في ذلك نشره على الموقع الشبكي للجنة. ومن المهم من وجهة نظرنا إتاحة المحتويات الملموسة للتقرير النهائي للأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة. وينبغي أن يتم ذلك ضمن تدابير الشفافية والمساءلة عن الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة، وباعتباره وسيلة أيضا لزيادة

الوعي بين المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، وضمان تعزيز فهم الأهداف التي يجري العمل من أجل تحقيقها.

وتتصل النقطة الثانية التي أود أن أثيرها بما ذكره وفد بلدي خلال آخر مشاورات عقدها المجلس بشأن إيران، أن عمل لجنة القرار ١٧٣٧ يكتسب أهميته الكاملة ضمن استراتيجية المسار المزدوج المتبعة. ولا يمكننا أن نغفل البعد الدبلوماسي للعملية، ونكرر دعوتنا إلى إيران للمشاركة بشكل كامل في مفاوضات جادة تهدف إلى حل المسائل العالقة المتصلة بطبيعة أنشطتها النووية، ولا سيما المرافق الجديدة لتخصيب اليورانيوم، وجميع المشاريع المتصلة بالماء الثقيل. وهذا ما يدعونا إلى أن نظل يقظين باستمرار. ويمكن للمجلس أن يعول على دعم البرتغال المستمر لعمل لجنة القرار ١٧٣٧.

السيد ليهر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر جنوب أفريقيا رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، السفير نيستور أوسوريو، ممثل كولومبيا، على تقرير عن فترة التسعين يوماً بشأن أنشطة اللجنة، ونتعهد بدعمنا الكامل له. ونرحب كذلك بالتمديد الأخير لولاية فريق الخبراء التابع للجنة، بموجب القرار ١٩٨٤ (٢٠١١). إن عمل اللجنة جزء هام من الأهداف العامة لنزع السلاح وعدم الانتشار التي تلتزم بها جنوب أفريقيا.

وكثيراً ما أعربنا عن شواغلنا من أن وجود أسلحة الدمار الشامل، وخاصةً الأسلحة النووية، يظل يمثل تهديداً لمستقبل البشرية. وفي ذلك الصدد، كثيراً ما ذكرنا أيضا أن نزع السلاح وعدم الانتشار مرتبطان و يجب السعي إلى تحقيقهما بصورة متوازية. وتواصل جنوب أفريقيا رصدها عن كثب للتطورات المتعلقة ببرنامج إيران النووي، وتعلق أهمية كبيرة على الدور الهام الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتصل بتنفيذ إيران لاتفاق ضماناتها النووية، وتحقق الوكالة المستمر من المواد النووية المعلن عنها من قبل إيران. وترى جنوب أفريقيا أن من الضروري أن تزود الوكالة على نحو مستمر بالأدوات الملائمة، وذلك من أجل توفير الثقة الدولية بأن إيران تتحمل المسؤولية الكاملة عن المواد النووية المعلن عنها أولاً، وثانياً، قدرة الوكالة على التحقق من أن القدرات النووية يجري استخدامها للأغراض السلمية لا غير، وثالثاً، تقديم الضمانات بعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها.

ولا يزال يساورنا القلقً إزاء عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بامتثال إيران لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهي قرارات ملزمة. ونواصل تشجيع إيران على الاستمرار في التعاون مع الوكالة وتوضيح المسائل العالقة من أجل استعادة الثقة في برنامج إيران النووي السلمي. ونرى أن من الأهمية بمكان أن تتخذ إيران الخطوات المطلوبة لبناء الثقة في برنامجها النووي. ومتى ما تمكنت أنشطة التحقق التابعة للوكالة في إيران من وضع المجتمع الدولي على الطريق الصحيح المؤدي إلى الحل النهائي للمسائل العالقة، فإن من الضروري تقديم الدعم الكامل لهذه العملية.

وتشجع جنوب أفريقيا الحل السلمي للمسألة المتعلقة ببرنامج إيران النووي. ونشجع على المزيد من المناقشات، عبر التعاون، بغية تعزيز الثقة المتبادلة في سياق الحل الدائم الطويل الأجل، آخذين في الاعتبار تسهيل عمل الوكالة بشأن برنامج إيران النووي. وعليه، فإننا نشجع جميع الأطراف المعنية على تفادي أي إجراءات من شأنها إعاقة التقدم نحو إيجاد حل دائم لهذه المسألة. وندعم كذلك الرأي القائل إن الحوار المستمر يمكن أن يسهم، بل سيسهم في التوصل إلى حل سلمي للمسائل قيد النظر.

وتدعو جنوب أفريقيا بقوة جميع الأطراف إلى استئناف حوار بناء في ذلك الصدد.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر السفير أوسوريو على إحاطته الإعلامية بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) خلال مدة الـ ٩٠ يوماً. ونشير إلى أن لجنة القرار ١٧٣٧ قد أدت عملاً بالغ الفعالية خلال الفترة المذكورة، وهو أمر نقدره كثيراً.

ويعتبر دور فريق الخبراء ضرورياً من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وعليه، فنحن نرحب باتخاذ القرار ١٩٤٨ (٢٠١١) الذي يمدد ولاية الفريق لعام آخر. ونرحب كذلك بعدة قرارات عملية تضمنها تقرير فريق الخبراء، وتهدف جميعها إلى تحسين تطبيق أحكام الجزاءات، ومساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بموجب تلك الأحكام.

ووفقاً لآخر تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن المجتمع الدولي لم يحصل بعد على إجابة واضحة لا لبس فيها من إيران فيما يتعلق بغرض برنامجها النووي وطبيعته. وعليه، فإننا نكرر دعوتنا لإيران أن تمتثل لجميع قرارات مجلس الأمن، وأن تنفذ البروتوكول الإضافي، وكذلك جميع التدابير المطلوبة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن الضروري استعادة الثقة المتبادلة، والتأكد من أن لبرنامج إيران النووي أغراضا سلمية بحتة.

وفي الختام، لا تزال البوسنة والهرسك ترى أن اتباع النهج القائم على الدبلوماسية والتفاوض مع إيران، استنادا إلى حسن النوايا السياسية والتحلي بالمسؤولية لدى إصدار الأحكام، يمكنه إصلاح الحالة الراهنة. وإذ نضع هذا في الاعتبار، فإننا ندعو الأطراف المعنية مباشرة إلى بذل المزيد من الجهود الجادة، ونأمل بكل صدق أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة لدفع العملية إلى الأمام.

السيد أمييفوري (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في شكر السفير نيستور أوسوريو على إحاطته الإعلامية الموجزة بشأن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونقدر العمل القيم الذي اضطلعت به اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشير على وجه الخصوص، إلى الجهود التي بذلت لتعزيز الوعي بالتزامات الدول الأعضاء عملاً بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بإيران. ونؤكد للجنة دعمنا القوي لأنشطتها المعنية بالمضي في تنفيذ ولايتها.

وتقدر نيجيريا دور قبل فريق الخبراء وإسهاماته القيمة في عمل اللجنة. وفي هذا السياق، فإننا نرحب بأنشطتها في مجال الاتصال، فضلاً عن التقرير النهائي عن عملها. من الضروري نشر تقرير الفريق من أجل إبقاء عضوية الأمم المتحدة كلها على اطلاع على أنشطة اللجنة.

وتؤكد نيجيريا مجدداً التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إننا نعتبر المعاهدة حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار. وبما أنه ما مِن بلد محصن من المخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية لأمننا المشترك، فإن من الضروري أن نظل جميعاً ملتزمين تجاه المبادئ المتفق عليها عالمياً والمتضمنة في معاهدة عدم الانتشار والصكوك ذات الصلة.

إننا نعترف بحق أي طرف في متابعة برنامج نووي سلمي. لكن يجب أن يكون ذلك في إطار معاهدة عدم الانتشار والصكوك الدولية ذات الصلة. لذلك يساورنا القلق من جراء التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي أشار إلى أن إيران تواصل برنامجها لتخصيب اليورانيوم و لم تنفذ تنفيذاً كاملاً اتفاق الضمانات الشاملة، بما في ذلك البروتوكولات الإضافية. هذه التصرفات غير مفيدة، إذ إنها

تظل تغذي الشكوك بشأن الطابع السلمي لأنشطة إيران النووية. ويقع على إيران واجب مهم يتمثل في تبديد تلك الشكوك. يمكنها، بالاستجابة الإيجابية لجميع الدعوات التي وجهها إليها مجلس الأمم ومجلس محافظي الوكالة، أن تبني الثقة وأن تعيد الطمأنينة إلى المجتمع الدولي بشأن الطابع السلمي لبرنامجها النووي. ينبغي عليها أيضاً أن تلتزم بالاستئناف المبكر للحوار مع الدول الأعضاء الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن وأن تشارك مشاركة مجدية في المحادثات.

وتظل نيجيريا مقتنعة بأهمية الجهود السياسية والدبلوماسية في إيجاد حل عبر التفاوض للمسألة النووية الإيرانية. وبالرغم مما شاب الاجتماعات الماضية بين مجموعة ٥+١ وإيران من أوجه القصور، فإننا نرى بضرورة إعطاء دفعة إضافية للتسوية السياسية للتراع.

السيد سلام (لبنان): أشكر السفير أوسوريو، على إحاطته الإعلامية عن التقرير الفصلي عن أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وإذ ننوه بدور هذه اللجنة نؤكد استمرارنا في التعاون معها. واسمحوا لي بأن أبدي الملاحظات التالية.

لقد أكد القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، شأنه شأن القرارات السابقة المتعلقة بنشاطات إيران النووية، على حق جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية. كما أكد أيضاً على أهمية الجهود السياسية والدبلوماسية في إيجاد حل لهذه المسألة عن طريق التفاوض. من هنا، فإننا ندعو إلى تحريك مسار التفاوض واستئناف الحوار الذي يبقى الخيار الأمثل للتوصل إلى حل نهائي وشامل يفتح المجال أمام تطوير علاقات تعاون مثمر مع جمهورية إيران الإسلامية.

لقد كان لبنان من أوائل الدول التي انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، وهو طرف في جميع الصكوك والمواثيق الدولية الرئيسية المعنية بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ويلتزم بمسؤولياته في هذا المجال التزاماً كاملاً.

ويتطلع لبنان إلى اليوم الذي يتحقق فيه حلم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويهمنا في هذا المجال أن نؤكد على الوثيقة النهائية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ التي دعت إسرائيل إلى الانضمام إلى المعاهدة، إذ إنها الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، وإخضاع منشآتها لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد فرنانديس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الدائم لكولومبيا على إحاطته الإعلامية بشأن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وأؤكد للمجلس أن وفد بلدي سيواصل بذل قصارى جهده لدعم عمل اللجنة. في العام الماضي، بعد أن اعتمد المجلس القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، أدمجت البرازيل أحكامه في التشريعات المحلية البرازيلية. وهي سارية المفعول الآن في البرازيل.

لقد أنشئ فريق الخبراء للقيام بعدد من المهام تحت إشراف اللجنة. ونتوقع أن يتطابق عمل الفريق تطابقاً تاماً مع ولايته، كما حُددت بوضوح في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

ونحيط علما بالتقرير النهائي للفريق وتوصياته. ونفهم أنه يجب أن تستند استنتاجات الفريق وتوصياته إلى الوقائع، وأن ترتكز، كقاعدة عامة، بقوة على أدلة موثوق بها. نحن نتفق مع الخبراء في أن التحدي بالنسبة للدول الأعضاء يكمن في ضمان التنفيذ الكامل للجزاءات المحددة

الأهداف، وفي الوقت نفسه تمكين التجارة المشروعة وغيرها من الأنشطة التي لا تشملها الجزاءات من الاستمرار بدون عوائق.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لتأكيد الدعوة البرازيلية إلى فريق الخبراء لزيارة البرازيل في النصف الثاني من هذا العام.

ومن منظور أوسع نطاقا، وفيما يتعلق بالمفاوضات بشأن المسألة النووية الإيرانية، نأسف لأن استمرار انعدام الثقة المتبادلة يعرقل إحراز التقدم في المحادثات. وسيكون الاستئناف الفوري للحوار مفيدا لمعالجة مخاوف المجتمع الدولي من أجل توضيح المسائل العالقة والتأكد من أن البرنامج النووي الإيراني سلمي تماما.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الزملاء الآخرين في التقدم بالشكر إلى السفير نيستور أوسوريو، على عرض تقرير فترة الـ ٩٠ يوما للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). نحن نقدر عمل اللجنة تحت إشراف السفير أوسوريو. كما نحيط علما بتقرير فريق الخبراء الذي هو قيد نظر اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧.

لقد اتخذت الهند، بوصفها بلدا يتمسك بالتزاماته بموجب المعاهدات الدولية، وله سجل حافل في مجال عدم الانتشار، موقفا ثابتا من المسألة النووية الإيرانية. نحن نؤيد حق جميع الدول، بما فيها إيران، في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ومع ذلك ينبغي أن تكون ممارسة ذلك الحق متسقة مع الالتزامات الدولية للدول.

نرى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدي دورا مركزيا في حل المسائل الفنية المتعلقة ببرنامج إيران النووي. وينبغي لإيران التعاون الكامل مع الوكالة الدولية لاستعادة الثقة الدولية في الطابع السلمي البحت لبرنامجها النووي. ونؤيد تكثيف الجهود لمعالجة المسألة النووية الإيرانية بالوسائل السلمية من خلال الحوار والتفاوض.

وندعو جميع الدول إلى التنفيذ الكامل للقرارات التي اتخذها المجلس. وينبغي بذل كل جهد ممكن لكفالة عدم تأثر التجارة المشروعة والأنشطة الاقتصادية في إيران والبلدان الأخرى أثناء تنفيذ التدابير التي فرضتها القرارات ذات الصلة.

لقد جرى في وقت سابق هذا الشهر تمديد ولاية فريق الخبراء لمدة عام آخر. نحن ندعم عمل الفريق الرامي إلى مساعدة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ بطريقة عادلة وشفافة. على غرار أي فريق آخر، فإننا نتوقع أن يكون عمل الفريق وفقا لولايته. من جهتنا، سنواصل العمل مع الأعضاء الآخرين في اللجنة ليتسنى إنجاز عملها بفعالية وكفاءة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غابون.

تود غابون أن تؤكد من جديد التزامها بنظام عدم الانتشار النووي الدولي، الذي تمثل حجر الزاوية فيه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. في ٢٢ مارس/آذار، أعرب وفد بلدي عن بالغ قلقه (انظر S/PV.6502) إزاء حالات انتهاك الجزاءات من جانب إيران، وبخاصة الفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). ودعونا السلطات الإيرانية إلى احترام القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، والامتثال إلى متطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والعودة إلى طاولة مفاوضات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣. كما أشرنا إلى أن إعادة بناء الثقة بين إيران وسائر المجتمع الدولي في هذا الصدد تخضع للاختبار.

اليوم، شأني شأن زملائي، أود أن أشكر السفير نيستور أوسوريو على عرض تقريره. يرحب وفد بلدي بالنظر

المتعمق الذي قام به أعضاء اللجنة في التوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء المقدم إلى اللجنة والمجلس في ٧ أيار/مايو، وفقا للفقرة ٢٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

وبالمثل، فإننا نرحب بالعمل الذي قام به فريق الخبراء، الذين ينبغي للمذكرات التي أعدوها أن تيسر تنفيذ بعض توصياتهم بشأن الأنشطة النووية والقذائف التسيارية والأسلحة التقليدية ووسائل إيصالها، وضوابط التصدير والنقل البحري وغيرها من القيود المالية والتجارية.

في هذا الصدد، يحث وفد بلدي اللجنة على النظر في جميع الإجراءات الممكنة التي قد تمكن من التنفيذ الكامل للتوصيات، والاستمرار في المشاورات الجارية بشأن برنامج عملها خلال الزيارات القطرية وذلك لجمع المعلومات اللازمة لها للنهوض بولايتها.

في الختام، لا تزال غابون تشعر بالقلق إزاء الانتهاكات والأنشطة المستمرة لتخصيب اليورانيوم من جانب إيران. ما زلنا ندعو السلطات الإيرانية إلى الامتثال لمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والعودة إلى طاولة مفاوضات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة للسفير أوسوريو.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود فقط أن أقول بضع كلمات لأشكر جميع الممثلين الذين أدلوا ببيانات على كلماتهم الرقيقة، وعلى الدعم الذي قدموه إلى اللجنة والعمل الذي تم انجازه للتو، وأن أشير إلى أهمية العمل الذي قام به أعضاء هذه اللجنة، بدعم من الأمانة العامة والدعم القيّم الذي تلقيناه من فريق الخبراء.

من الواضح أنه كانت هناك انتهاكات ومحاولات لارتكاب الانتهاكات. وقد درست اللجنة بعناية كل من الإخطارات الواردة في تقرير أعضاء الفريق. سأبذل كل ما بوسعي من عن طريق مساعي الحميدة بصفتي رئيس اللجنة للتأكد من أن يتم توزيع التقرير الذي عُرِض في أقرب وقت ممكن، وأنه بهذه الطريقة، يمكن الإعلان عن مبدأنا للشفافية في عمل هذه اللجنة الهامة بشأن مسألة تتسم بهذا القدر من الخطورة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.